فلاح بسيط يمتلك قطعة أرض صغيرة منّت له بها الحياة لتجبره على امتهان الزراعة، يصحو مبكراً صباح كل يوم، حاملاً محراثه ومنجله ليبدأ العمل وسط الظروف الزراعية الصعبة في ما كان يدعى سابقا بأرض السواد...

جاسم عبد الله البالغ من العمر 48 عاما يتحدث عن تجربته: ان الزراعة في ترد دائم والتنوع الإنتاجي للمحاصيل يقل يوما بعد يوم، مضيفا أن تردي محاصيل الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية يرجع إلى عوامل لا يستطيع الفلاح من خلالها تطوير الإنتاج واستمراره وأهمها شح المياه في السنوات الماضية وغلاء أسعار البذور وأجرة الحراثة الى جانب ارتفاع أسعار الوقود وفقدانه من السوق أحيانا، فضلا عن ضعف منافسة المحاصيل المستوردة بحسب قول عبد الله الذي يبين أن "كيلو الطماطة يكلفني 250 دينارا وأقوم ببيعه بـ150 دينارا لان المحصول السوري منافس قوي بسعر لا يتجاوز الـ100 دينار".

□ بغداد/ نداء فؤاد.. عدسة/محمود رؤوف

شح المياه عامل رئيس في تدهورها

زراعتنا.. إهمال الدولة يعوّقها والمستورد يتلف محاصيلها

من المحزن إننا نعيش على ما يعرف بأرض السواد الخصبة وما حباها الله من مقدرات مائية وفيرة ونقوم باستيراد المواد الزراعية المختلفة من الفواكه والخضروات، لتبقى ملايين الدونمات من الأراضي الصالحة للزراعة على شفير التصحر وتعاني استفحال الطبقة الملحية وظاهرة الجفاف، وهي بانتظار من يبث فيها الحياة سواء من المؤسسات المعنية بالزراعة والري أو عن طريق جهود فردية متفرقة، هنا تتجلى المشكلة المعقدة التي نقف بصددها وهي مرحلة التردي الحاصل في انتاج المحاصيل المحلية التي لم يشهدها العراق منذ صدور قانون الاستصلاح الزراعي، ضاربة عصب الاقتصاد المحلي الذي تحول من انتاجي الى استهلاكي بحت، حيث ان الأراضي الصالحة للزراعة لا تتعدى الان الـ ١١،٥ مليون دونم أي ٢٦٪ من المساحة الكلية للدولة، أما الأراضي المزروعة فعلا فلا تتجاوز الـ ٥،٥ ملايين دونم أي ٤٨٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة و١٣٪ من المساحة الكلية، في حين يشكل حجم مخزون المياه في العراق ربع المياه المتاحة في العالم العربي، وهذه الأرقام المخيفة جاءت لاسباب عديدة ومتنوعة جمعناها باستطلاع آراء اصحاب الخبرة في هذا المجال.

زيادة إنتاج الدونم

الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة صبحي الجميلي أشار إلى أن هناك مجموعة من المشاكل تعد من الاسباب الرئيسية لتراجع القطاع الزراعي من اهمها: الظروف التي كان يعيشها البلد قبل عام ٢٠٠٣ من قلة الاهتمام بالزراعة الى جانب ضعف المستلزمات والدعم، معتبرا ان القطاع على طريق النهوض بالرغم من ضرورة بذل جهد أكبر وتخصيصات مادية أكثر لتحقيق الاكتفاء والامن الغذائي الذي نطمح له لسد الحاجة الفعلية للاستهلاك المحلي.

وبشأن المبادرة الزراعية لعام ٢٠٠٨ أكد الجميلي في تصريح للمدى: إنها اعطت دفعة قوية وقدمت تسهيلات كبيرة للقطاع كان أبرزها تقديم القروض من قبل اللجنة العليا للقروض الزراعية، والتي سهلت كثيرا من الشروط لترفع نسبة القروض المقدمة من الدولة الى أكثر من تريليون و٣٠٠ الف مليار دينار.

مبينا أن مشكلة شحة المياه وانخفاض منسوباتها ممكن ان يحلا عن طريق حفر الابار الارتوازية، والتشجيع على مشاريع تقانات الري الحديثة، واستخدامها بما يؤدي الى زيادة انتاجية الدونم والتركيز على محصول الحنطة بالدرجة الاساسية للتخلص من هذه المشكلة الحقيقية، والتي تتمثل بالحصول على نفس المناسيب التي كان يتحصل عليها من نهري دجلة والفرات، بسبب مشاريع الدول المتشاطئة مع العراق ودول الجوار الى جانب مبادرة الحكومة الزراعية التي سهلت الكثير من اساليب حفر الابار المتنوعة.

حماية المنتج المحلي

وتابع الجميلي: ان وزارة الزراعة تدعو الى توفير ظروف اكثر وجهود اكبر لدعم المنتج المحلي وتوفير الحماية له ،من خلال العمل بالتعرفة الكمركية ووقف الاستيراد في فترات الذروة عندما يكون إنتاجنا يسد الحاجة المحلية للبلد، وتقديم قدر من الحماية الى المنتج الوطني ولذلك من المفترض توفير الدعم للمنتج المحلي لكي يأخذ دوره في منافسة المنتج الاجنبي.

موضحا ان وزارة الزراعة تدعو الى الحفاظ على جنس الاراضي الزراعية والحيلولة دون تقليص المساحات الزراعية وخصوصا ما يجري من عمليات تحويل الأراضي الزراعية الى سكنية، مشيرا الى أن الوزارة تتعاون مع الوزارات الاخرى لتنسيق العمل مع القطاعات الاخرى ومثل الموارد المائية والعلوم والتكنولوجية والبيئة والتعليم العالي وجميع الجهات ذات العلاقة التي لها تأثير مع القطاع الزراعي.

الآبار سيدة الموقف

اختلفت وتعددت الآراء حول المشاكل التي تعيق الانتاج الزراعي في العراق حتى أصبحت جعبة مليئة بالمشاكل كما أطلق عليها المهندس الزراعي (أدريس كامل) مدير قسم في محافظة تكريت بتصريحات اعلامية تناول فيها أسباب التردي الزراعي حيث قال : لقد أصبح الانتاج الزراعي في أدنى مستوياته في ظل ارتفاع اسعار الوقود ما اثر سلبا على الفلاح وذلك لارتفاع اسعار الحراثة والسقي ونقل المحاصيل الى الاسواق، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الذي ادى الى انخفاض الغلة الزراعية بشكل مباشر، حيث ان اغلب الفلاحين في العراق يعتمدون في سقي المحاصيل على الابار الارتوازية والمضخات الكهربائية بالاضافة الى تردي الوضع الامني وصعوبة التنقل وصعوبة وصول المنتجات الى الاسواق وايضا سلب ونهب وتخريب معظم شبكات الري بعد الاحتلال، وعزوف الدولة عن دعم المواطن بالاسمدة والبذور المعفرة ذات الاصناف الجيدة والانتاجية العالية وانعدام القروض المصرفية الاستثمارية الزراعية، ومما زاد الوضع سوءا إيرادات النفط في العراق حيث اصبحت مصدرا أساسيا لموازنة الدولة الداخلية والخارجية، ومنذ ذلك الوقت اتجه القطاع الزراعي نحو الاعتماد عليها من جانبين، أولهما استيراد الأدوات المختلفة اللازمة للإنتاج، وثانيهما استيراد المواد الغذائية الجاهزة للاستهلاك المحلي، فكلما زادت هذه الإيرادات ارتفعت المقدرة على استيراد الأدوات الإنتاجية والمواد الاستهلاكية، والعكس بالعكس.

اساليب زراعية متخلفة

محمود طه العبيدي، مدير في دائرة زراعية بيّن في تصريحات إعلامية : ان ضعف الانتاج في السنوات الماضية لدينا كدائرة، سببه عدم وجود حماية للمنتج المحلي وعدم استخدام الاساليب الحديثة وطرق الانتاج المجربة، بالاضافة الى التطور العلمي الحاصل في الدول المجاورة قياسا بالعراق في الجانب الزراعي، وزاد الوضع الامني السيئ عبئا جديدا على عدم تقدم الزراعة وتطوير الإنتاج ووجود بعض المشاريع الصغيرة التي تحتاج الى دعم وتطوير تجربتها من قبل الدوائر المتخصصة والحكومات المحلية في المحافظات، فضلا عن عدم تشجيع الفلاح من قبل الوزارة، كاستيراد المكننة الزراعية الحديثة وشبكات الري الحديثة مثل المرشات ومنظومات الري بالتنقيط والري بالتشبع، ومشكلة فتح الحدود العراقية امام كل البضائع المستوردة من ايران وسوريا مثل الخضراوات والفاكهة وبأسعار زهيدة جدا وبالتالي هذا ما أدى الى عزوف الفلاحين عن المهنة.

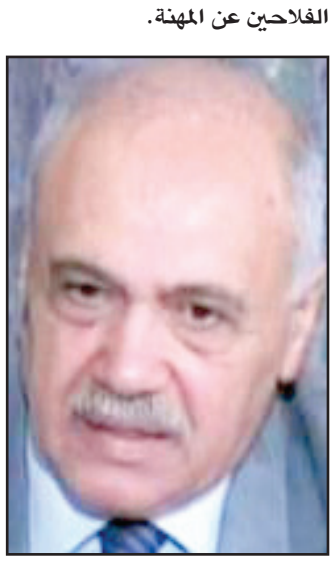

صبحي الجميلي

ملايين الدونمات من الأراضي الصالحة للزراعة على شفير التصحّر وتعاني استفحال الطبقة الملحية وظاهرة الجفاف، وهي بانتظار من يبث فيها الحياة سواء من المؤسسات المعنية بالزراعة والري أو عن طريق جهود فردية متفرقة

تعددت الأسباب والقحط واحد

يوضح المزارع رسول كاظم: نحن عندما نسوق البضاعة الى السوق وخاصة المحاصيل الصيفية نفاجأ بعدم الاقبال عليها من قبل البقالين، وبسبب جودة المحاصيل المستوردة تبقى محاصيلنا راكدة في المركز التسويقي لمدة يومين او اكثر، وبعدها يتلف المحصول وتكون خسارة بالنسبة لنا، البقال له العذر كون كثرة المحاصيل الواردة ارخص وحيث ان العراق اليوم يعتمد كليا على استيراد جميع المواد وليس الزراعية فقط ، ما ادى الى تردي اوضاعنا الاقتصادية والخدمية، ومن هنا تجد الفلاح يعاني عدة مشاكل أهمها البطالة وتردي المحاصيل الزراعية، فضلا عن عدم توفر الاسمدة المعفرة وذات الانتاجية العالية وغلاء الوقود ليصل البرميل إلى كلفة ١٥٠ الف دينار، والفلاح الذي لديه ٤ دوانم يحتاج خلال الموسم إلى ٢٠ برميلا، يعني ٣ ملايين فقط للوقود ، مع العلم ان الحاصل كله بـ٣ ملايين دينار، وهنا نقول ما الذي سيبقى للفلاح وعائلته بعد الجهود والمعاناة التي بذلوها؟ وهناك أمر مهم آخر وهو ارتفاع أجور الحراثة العالية جدا، إذا ما قورنت بأسعار المنتج، حيث تصل ساعة الحراثة الى ٢٥ الف دينار وصاحب الماكنة المستخدمة في حصاد الحنطة ساعته بـ٧٥ الف، وذريعتهم في ذلك غلاء الوقود.

الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة للمدى: مشكلة شحة المياه وانخفاض مناسيبها يمكن ان يحلا عن طريق حفر الابار الارتوازية، والتشجيع على مشاريع تقانات الري الحديثة

الزراعة نفط دائم

عمار فاضل عباس، خبير اقتصادي أكد: ان ضعف الإنتاج الزراعي في العراق يعد خسارة كبيرة للبلد، حيث تذهب مليارات الدولارات سنويا الى استيراد الفواكه والخضر والمنتجات الزراعية الاخرى، والتي يمكن ان تستخدم في تطوير القطاع وتنشيط إنتاجه من خلال ترشيد استهلاك المياه في الاراضي السيحية ، وكذلك دعم الفلاحين وتقديم الدعم الفني والمالي باستخدام المكننة الحديثة والطرق الزراعية البديلة، وذلك من خلال استخدام المرشات للاراضي بواسطة الانابيب البلاستيكية والتي اثبتت نجاحها كتجربة رائدة في منطقة واسط، وبعض المناطق الغربية التي تروى بالواسطة كما يقول عباس، والسعي للتوسع في انتاج الخضراوات داخل البيوت الزجاجية وتعميمها على جميع محافظات القطر، من خلال التوعية والارشاد وتسهيل استيراد هذه المواد بواسطة دعم الدولة وتقديم القروض (من دون فائدة) للمزارعين والتقليل من اسعار الوقود (وقود مدعوم) لأصحاب المضخات والجرارات حصرا من خلال استحداث بطاقة وقودية خاصة بهم.

الاستفادة من تجارب الدول

ويشدد عباس على ضرورة اصدار تعليمات تمنع استيراد الفواكه والخضر في اوقات الذروة للانتاج العراقي، لحمايته وتشجيعه والعمل على تشجيع رؤوس الاموال للاستثمار في هذا القطاع، وتوسيع رقعة الاستثمار من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة زراعيا كاستراليا في إنتاج القمح مثلا ودول أوربا الشرقية في إنتاج الحمضيات ودول المغرب العربي في انتاج الخضروات والتأكيد على زراعة المحاصيل حسب نوعية التربة وكذلك الاجواء الحارة او الباردة او المعتدلة والتي تتمتع بها تربة العراق وتطوير وتهجين النباتات والمحاصيل الزراعية والتوسع في انتاج المواد الكيميائية المساعدة للتربة وزيادة الإنتاج وبذلك نضمن اكتفاء شبه ذاتي وتحقيق الشعار الذي يقول (الزراعة نفط دائم).

الاحتباس الحراري وانحسار الأهوار

يجد عامر العامري، مهندس زراعي أن الحاجة أصبحت ماسة الى ايجاد حلول لانتشال القطاع الزراعي من الوضع المتردي الذي يعيشه، ويؤكد ان السبب الرئيسي في تراجع الانتاج الزراعي يعود الى الاحتباس الحراري وتغير المناخ في السنوات الاخيرة، وانخفاض مستوى نهر دجلة والفرات وعدم إعطاء العراق حصته الكاملة من المياه الإقليمية أدى الى انخفاض الإنتاج، وليس هذا فقط حيث ان انخفاض مستوى المياه يؤثر في الفلاحين وحتى انخفاض مستوى مياه الأهوار يؤدي الى صعود مستوى المياه الجوفية، وبالتالي صعود الأملاح الى سطح التربة، مضيفا اننا لو اردنا النهوض بالزراعة علينا انشاء السدود على الانهر والروافد، وذلك لزيادة مخزون العراق المائي والتفاوض مع الدول المجاورة للعراق، والتي توجد فيها منابع هذه الأنهر وتخصيص الحصة الإقليمية للعراق وعن طريق هيئة الامم المتحدة بالاضافة الى تزويد الفلاحين بالوقود والبذور والاسمدة وتشجيع الزراعة الحديثة، وذلك باستيراد منظومات الري بالتنقيط والري المحوري والثابت والري بالتشبع لانه غير مكلف ويقلل من صعود الاملاح والادغال.

سلف وقروض للفلاحين

ويرى عباس هناك ضرورة في ترشيد كميات المياه المستخدمة بالسقي، لكي يقلل من عمليات تغدق التربة والإفراط بالسقي وصعود الاملاح ونمو الادغال، واستيراد اصناف جديدة من المحاصيل ذات الانتاجية العالية، ومقاومة للامراض و تشجيع الفلاحين، وفتح مراكز لتسويق منتجاتهم أي جمعيات تعاونية تشتري من الفلاح محاصيله الغذائية لكي لا يخسرون بضاعتهم في السوق المحلي كما يحدث عندما تشتري الدولة الحنطة بسعر ٨٥٠ ألف دينار، سعر مجز وسعر عال، ما أدى الى اتجاه الفلاحين لزراعة محصول الحنطة وتشجيع المصارف الاستثمارية على إعطاء سلف للفلاحين وقروض للبدء بمشاريع زراعية صغيرة وبالتالي مردوده سيكون كبيرا على الانتاج الزراعي، وتوفير الأمن الغذائي في البلد.

ملايين الدونمات من الأراضي الصالحة للزراعة على شفير التصحّر وتعاني استفحال الطبقة الملحية وظاهرة الجفاف، وهي بانتظار من يبث فيها الحياة سواء من المؤسسات المعنية بالزراعة والري أو عن طريق جهود فردية متفرقة

بضاعة مستوردة